



مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية



www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/313/

موقع المجلة:

تقييم مخاطر السيولة المصرفية في البنوك التجارية الجزائرية باستعمال مؤشرات التحليل المالي - دراسة حالة بنك السلام الجزائري 2015-2018

Risk assessment banking liquidity in Algerian commercial banks using financial analysis indicators - Case study of the Algerian Peace Bank 2015-2018

لباز عبد القادر^{1*}, lebbaz.abdelkader@univ-ghardaia.dz

بوخاري عبد الحميد², boukhari.abdelhamid@univ-ghardaia.dz

¹ مخير السباحة، الإقليم والمؤسسات، جامعة غرداية (الجزائر).
² أستاذ التعليم العالي، مخبر التنمية الإدارية للارتقاء بالمؤسسات الاقتصادية بولاية غرداية، جامعة غرداية (الجزائر).

تاريخ النشر: 2020/06/29

تاريخ القبول: 2020/06/13

تاريخ الإرسال: 2020/02/19

الكلمات المفتاحية

ملخص

تؤدي مخاطر السيولة إلى تكبد البنك خسائر ضخمة أو تهدد حتى وجوده، لذلك عكفت البنوك التجارية على تطوير أساليب وأدوات قياس هذه المخاطر، هذه الأخيرة تعتبر أول خطوة من خطوات إدارتها، وتعتبر مؤشرات التحليل المالي للسيولة المصرفية من أهم وأسهل الطرق والأساليب التي تتبعها البنوك لمراقبة وإدارة مخاطر السيولة، تحورت الإشكالية الرئيسية لدراستنا عن كيفية تقييم مخاطر السيولة في البنوك التجارية بواسطة مؤشرات التحليل المالي للسيولة، وقد قمنا بإسقاط الدراسة النظرية في الواقع وذلك بتطبيق هذه المؤشرات على بنك السلام باستعمال القوائم المالية والإيضاحات المالية الموجودة في التقارير السنوية للبنك، وقد أظهرت النتائج بأن بنك السلام لم يقع في مخاطر السيولة المصرفية طيلة سنوات الدراسة (2015-2018)، وذلك نظرا للأساليب الحديثة المستعملة من طرفه كونه من أهم وأبرز البنوك التجارية على المستوى الوطني والدولي.

تصنيف JEL: H83 ؛ G32 ؛ G24 ؛ G21

Abstract

Liquidity risk leads to significant bank losses or threat to its existence. Therefore, commercial banks have developed methods and tools to measure these risks. The latter is the first step in managing it. Liquidity risk, the main problem in our study revolves around how to assess liquidity risk in commercial banks through indicators of financial analysis of liquidity, and we dropped the theoretical study in practice by applying these indicators to Al Salam Bank using financial data and clarifications in the annual financial reports of the bank, and showed The results indicate that Al Salam Bank has no liquidity risk throughout the years (2015-2018), given the modern methods used by being one of the most prominent commercial companies banks both nationally and internationally.

Keywords

Commercial banks;
Banking risk;
Liquidity risk;
Basel Committee;
Financial analysis indicators;

JEL Classification Codes : H83 ؛ G32 ؛ G24 ؛ G21

* البريد الإلكتروني للباحث المرسل: lebbaz.abdelkader@univ-ghardaia.dz

1. مقدمة:

تعتبر مخاطر السيولة المصرفية من أهم أنواع المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية، ذلك أن مفهوم السيولة بعد ذاته يشكل هاجسا كبيرا بالنسبة للبنوك، فهي أمام خيارين لا ثالث لهما وهما إما المحافظة على السيولة مرتفعة والتضحية بالعائد المنتظر من توظيفها واستثمارها، وبالتالي التعرض إلى عدة مخاطر (التضخم، زيادة الوعاء الخاضع للضريبة....)، أو توظيف السيولة وتشغيلها من أجل رفع العائد وبالتالي التعرض أيضا إلى خطر الإفلاس نتيجة لمواجهتها عدة سيناريوهات لم تكن متوقعة (كإفلاس عملاء مهمين، إقبال كبير على سحب الودائع.....)، خاصة في ظل عدم وجود نظريات موحدة لإدارة السيولة أو متطلبات واضحة (كمتطلبات لجنة بازل) في إدارة مخاطر السيولة على عكس المخاطر الأخرى.

1- إشكالية الدراسة: كيف يتم تقييم مخاطر السيولة في البنوك التجارية عن طريق مؤشرات التحليل المالي ؟
تم تجزئة الإشكالية الرئيسية إلى التساؤلات الفرعية:

- ما المقصود بمخاطر السيولة المصرفية؟
- ما هي مؤشرات التحليل المالي لتقييم السيولة المصرفية في البنوك التجارية؟
- ما هي نتائج تقييم السيولة المصرفية في بنك السلام- الجزائر؟
- 2- فرضية الدراسة:** تعتمد البنوك التجارية على عدة أدوات ومؤشرات من أجل قياس وتقييم مخاطر السيولة.
تم تجزئة الفرضية الرئيسية إلى الفرضيات الفرعية:
- مخاطر السيولة تلك المخاطر التي تنشأ عندما لا يستطيع البنك مواجهة استحقاقاته عن طريق موارده.
- توجد عدة مؤشرات من أجل تقييم السيولة المصرفية في البنوك التجارية تعتمد على التقارير السنوية للبنك.
- ربما تكون نتائج تقييم السيولة المصرفية في بنك السلام- الجزائر ايجابية نظرا لمكانته العالمية .
- 3- أهمية الدراسة:** تكتسي الدراسة أهميتها من خلال أهمية السيولة في البنوك التجارية، حيث أن الفشل في إدارتها وتسييرها قد يؤدي إلى التعرض إلى مخاطر السيولة المصرفية التي تعتبر من أهم أنواع المخاطر المصرفية والتي تعنى البنوك التجارية بدراستها من أجل تجنب الوقوع فيها.
- 4- أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى:

- تسليط الضوء على مفهوم السيولة المصرفية وكيفية إدارتها وفقا لمتطلبات لجنة بازل .
- الوقوف على أسباب مخاطر السيولة في البنوك التجارية.
- التطرق إلى بعض مؤشرات تقييم السيولة المصرفية.
- تقييم السيولة المصرفية في بنك السلام - الجزائر .
- 5- المنهج المتبع في الدراسة:** من أجل الإحاطة بمختلف جوانب الدراسة تم إتباع المنهج الوصفي في تقديم متغيرات الدراسة (الجانب النظري)، وتم إتباع منهج دراسة الحالة والمنهج التحليلي في الجانب التطبيقي، من خلال تطبيق المؤشرات المتطرق لها في الجانب النظري باستعمال التقارير السنوية للبنك وتحليلها والتعليق عليها.

II. الدراسات السابقة:

1. دراسة خلف الله محمد حمد، أحمد فريد ناجي: مقال بعنوان: مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية- دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية في العراق، هدفت هذه الدراسة إلى بيان مخاطر السيولة ومدى تأثيرها على ربحية المصارف التجارية باستخدام البيانات المالية السنوية المدققة للمصارف التجارية العراقية للفترة ما بين 2008-2013 لستة من البنوك التجارية العراقية، لاختبار فرضيات الدراسة تم استخراج النسب المئوية التي تمثل مؤشرات السيولة والربحية، واستعمال أسلوب تحليل الانحدار البسيط (معامل الارتباط ومعامل التحديد) واختبار (T) كأدوات للتحليل من خلال البرنامج الإحصائي spss18، أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات التابعة والمستقلة والمتعلقة بمقاييس السيولة المصرفية وربحية المصارف التجارية العراقية موضوع الدراسة كما تم التوصل إلى بعض الاستنتاجات والتوصيات لغرض تجاوز مخاطر السيولة المصرفية، وقد حاولت الدراسة الكشف عن كفاءة أو عدم كفاءة الإدارة المصرفية في إدارة السيولة وكيفية استثمارها، وبينت الأساليب والطرق التي يمكن لإدارات المصارف استخدامها في عملية إدارة السيولة حيث ينعكس ذلك على ربحية المصارف التجارية من خلال التحليل المالي هن طريق المؤشرات والنسب المالية المعتمدة في قياس ربحية المصارف.

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات أهمها:

- ضرورة استخدام السيولة بالشكل الأمثل واستثمار الفائض النقدي لدى المصرف في المجالات الداخلية والخارجية من خلال لجنة مستقلة من خبراء ماليين في المصرف لتحديد وقياس ومتابعة السيولة التي تواجه المصرف.
- ضرورة حث المصارف التجارية على تطوير أدوات قياس ومتابعة ومراقبة لمخاطر السيولة وتنفيذ اختبارات الظروف الضاغطة بشكل دوري وتطوير خطط طوارئ فعالة لإدارة مخاطر السيولة.
- الالتزام بالقوانين المحلية والخارجية خاصة قرارات لجنة بازل.
- تطوير إستراتيجية وسياسات وممارسات لإدارة مخاطر السيولة وتحديد مستوى المخاطر المعقول وتفعيل دور مجالس الإدارة في هذا المجال.

- الاعتماد على إطار عام لإدارة مخاطر السيولة يكفل المحافظة على توفير السيولة الكافية لسير العمل المصرفي من أجل ضمان ديمومة المصرف في السوق.
- ضرورة بذل المزيد من الجهود لإدارة مخاطر السيولة.

2. دراسة خميس قايد، أمينة بن خزناني: مقال بعنوان: قياس وتحليل مخاطر السيولة في البنوك التجارية - حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) للفترة (2008-2012)، حاولت هذه الدراسة توضيح كيفية تعامل الإدارات البنكية في معالجة مخاطر السيولة ومطابقة ذلك لمقررات لجنة بازل، كما حاولت تسليط الضوء على كيفية إدارة مخاطر السيولة التي تتعرض لها البنوك التجارية الجزائرية باستخدام الأساليب الوقائية والعلاجية، بدءاً من الكشف عن هذا النوع من المخاطر من خلال المؤشرات الخاصة بالتحليل المالي إلى كيفية إدارة هذه المخاطر ومعالجتها.

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- إن عملية تحويل الاستحقاقية هي أساس نشاط البنوك التجارية وهي مصدر ربح البنك، فبسبب الفرق الموجود في السيولة مابين الأصول والخصوم يحقق البنك التجاري هامش الربح المساوي للفرق بين تكلفة الخصوم وعائد الأصول، هذا الهامش هو العائد على مخاطر السيولة التي يتحملها البنك التجاري.

- تعد إدارة الأصول - الخصوم من أهم الإجراءات التي تسمح للبنك التجاري بمراقبة مخاطر السيولة وإدارتها، إذ تركز السيولة بصورة أساسية على التوفيق بين أجال استحقاق المطلوبات وبين أجال استحقاق الموجودات بما يكفل عدم حدوث ضغوط تمويلية، آنية أو مستقبلية، وهو ما يؤكد صحة الفرضية المذكورة سلفاً.

- تعد البنوك الجزائرية بنوكاً متوازنة ولا تؤدي أدواراً فعالة في الخدمات المصرفية وخاصة الاستثمار مما جعلها في حالة عدم تعرض لمخاطر السيولة.

وخلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها:

- على البنوك التجارية الجزائرية استغلال فائض السيولة في الاستثمارات من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني، مع تبني استراتيجيات فعالة لإدارة مخاطر السيولة في حال وجودها.

- ضرورة تحديد حجم السيولة التي يحتاجها البنك ومن المهم فهم التغيرات المستقبلية المتوقعة لميزانية البنك وكيف ستؤثر هذه التغيرات على وضع السيولة.

- على البنوك التجارية تطوير أدوات قياس ومتابعة ومراقبة لمخاطر السيولة وتنفيذ اختبارات الظروف الضاغطة بشكل دوري وتطوير خطط طوارئ فعالة لإدارة مخاطر السيولة.

3. دراسة نصر رمضان احلاسه: رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل بعنوان: دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة- دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة

هدفت الدراسة إلى بيان أهمية الدور الذي تقوم به المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية، وتحديد أهم الأدوات المستخدمة في قياس وتقدير مخاطر السيولة، ودور الهيئات الرقابية في متابعة مخاطر السيولة، وإلقاء الضوء على أداء البنوك التجارية ومهامها من أجل معالجة وتخفيض تلك المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك التجارية.

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

تستخدم البنوك التجارية المعلومات المحاسبية والمالية في التنبؤ بمخاطر السيولة.

-تقوم البنوك التجارية باستخدام أدوات قياس ونسب مالية للتعرف على السيولة المتوفرة لديها.

-يوفر الإفصاح العام الشفافية والموضوعية ويعزز الثقة بين البنك وعملائه لما له أثر في تخفيض درجة مخاطر السيولة.

-تقوم الإدارة العليا والجهات الرقابية بمتابعة ومراقبة التقارير بشكل دوري للمساعدة على اكتشاف الانحرافات المتعلقة بوضع السيولة وتصحيحها.

-يؤثر حجم وطبيعة الودائع على متطلبات السيولة عند مواجهة السحوبات في تواريخ الاستحقاق.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها:

-ضرورة الاهتمام بفائض ونقص السيولة التي قد تتعرض لها البنوك أثناء ممارسة أعمالها التجارية.

-يجب تقديم الدعم للبنوك التجارية عند تعرضها لأزمات مالية من خلال مسؤوليات السلطة النقدية، وضرورة تقييد البنوك التجارية بمقدار السيولة النقدية التي تفرضها سلطة النقد الفلسطينية، بالإضافة إلى وضع احتياطات اختيارية أخرى بصورة مناسبة تكفل التعامل مع الأمور المالية الطارئة.

-العمل على إجراء دراسات متخصصة وندوات إرشادية لتقييم مخاطر السيولة.

-إنشاء وحدة مركزية فاعلة تعنى بإدارة المخاطر وخاصة مخاطر السيولة من خلال نظام معلومات جيد لقياس وتحديد متطلبات السيولة، الرقابة الداخلية والمراجعة الدورية لممارسات إدارة السيولة، مراقبة الحاجات التمويلية، وضع مجموعة من المؤشرات للمساعدة في التعرف مبكراً على مشاكل السيولة، والإفصاح العام من خلال التقارير الدورية يخدم جميع فئات المستفيدين.

اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

اتفقت دراستنا مع الدراسة الأولى والثانية في كونهما اعتمدتا على قياس وتحليل مخاطر السيولة عن طريق المؤشرات المالية باستخدام التقارير السنوية للبنوك التجارية، واختلفت عن الدراسة الأخيرة في اعتماد هذه الأخيرة عن أداة الاستبيان في إبراز دور المعلومات المحاسبية في قياس وتحليل مخاطر السيولة بواسطة المؤشرات المالية، كما اختلفت دراستنا مع الدراسة الأولى في كون الباحثين في هذه الدراسة حاولوا دراسة تأثير مخاطر السيولة على ربحية المصارف موضوع الدراسة.

III. الإطار النظري:

1. ماهية مخاطر السيولة المصرفية

أ. مفهوم السيولة:

تعريف 1: السيولة في معناها العام تعني النقدية، بينما تعني في معناها التقني مدى قابلية الأصل للتحويل إلى نقد بسرعة وبدون خسائر.⁽¹⁾

تعريف 2: يقصد بالسيولة المصرفية بأنها قدرة المصرف على مواجهة التزاماته المالية والتي تنشأ عموماً عن جراء تلبية طلبات المودعين الراغبين في سحب ودائعهم، وتلبية طلبات المقترضين لتلبية حاجات المجتمع.⁽²⁾ ويمكن تلخيص مفهوم السيولة في البنوك التجارية في النقاط التالية:⁽³⁾

- قدرة البنك على مواجهة المسحوبات من الودائع ومواجهة الالتزامات المستحقة في مواعيدها وكذلك مواجهة الطلب على القروض دون تأخير؛
- قدرة البنك على تحويل تعهداته إلى نقد حاضر عند الطلب؛
- قدرة البنك على مواجهة التزاماته بشكل فوري، وذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل وبسرعة وبأقل التكاليف حيث تستخدم هذه النقود في تلبية طلبات المودعين للسحب من ودائعهم وتقديم الائتمان في شكل قروض وسلفيات لخدمة المجتمع؛

من خلال ما سبق يمكن القول أن متطلبات السيولة تكمن في نقطتين هما:

- ضرورة توفر أموال سائلة أو شبه سائلة من أجل مقابلة الطلبات من الودائع الجارية؛
- ضرورة توفر أموال سائلة أو شبه سائلة من أجل مقابلة طلبات العملاء من القروض هذه الأخيرة التي تعتبر المصدر الأساسي للفوائد التي يتحصل عليها البنك.

ب. أهمية السيولة في البنوك التجارية:⁽⁴⁾

- تعتبر مؤشراً حيويًا للسوق المالية والمودعين والإدارة والمحللين؛
- الظهور في السوق المالية بمظهر عالي الثقة، كما تجعله عن منأى عن المخاطر وباستطاعته الإيفاء بالتزاماته تجاه جميع الأطراف؛
- تزيد من تعزيز الثقة بين البنك وكلا من المقترضين والمودعين وحملة الأسهم وتؤكد لهم بأنه قادر على الاستجابة السريعة لمتطلباتهم؛

- التأكيد على قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات والتعهدات أمام جميع الأطراف؛
 - تجنب البنك من القيام ببيع بعض موجوداته بخسارة من أجل الإيفاء بالتزاماته؛
 - وجود السيولة يمكن البنك من عدم الاضطرار إلى الاقتراض من المصارف الأخرى أو من البنك المركزي.
- ت. متطلبات لجنة بازل لإدارة السيولة:⁽⁵⁾**
- تطوير هيكل لإدارة السيولة من خلال وجود إستراتيجية لدى البنك لمتابعة السيولة وإطلاع الأطراف ذات العلاقة بهذه الإستراتيجية؛
 - قياس ومراقبة الحاجات التمويلية الصافية من خلال تحليل سيولة البنك عن طريق وضع سيناريوهات مختلفة هذه الأخيرة التي يصطلح عليها باختبارات الأوضاع الضاغطة؛
 - إدارة طرق الوصول إلى السوق من خلال مراجعة الجهود المتبادلة وبشكل منتظم للمحافظة على استمرارية العلاقة مع أصحاب الحسابات، وذلك من أجل التنويع المرغوب في مصادر الحصول على الأموال والقدرة على بيع الأصول؛
 - التخطيط للطوارئ من خلال وضع خطة لمواجهة الأزمات المتعلقة بسيولة البنك ووضع الإجراءات اللازمة للتعامل مع أي عجز في الظروف الغير عادية الطارئة؛
 - إدارة سيولة العملات الأجنبية من خلال وضع نظام لقياس ومراقبة مراكز السيولة للعملات الأجنبية الرئيسية؛
 - وضع ضوابط رقابية على إدارة مخاطر السيولة من خلال وضع نظام رقابة فعال لمراقبة نظام إدارة مخاطر السيولة؛
 - دور الإفصاح في تحسين السيولة من خلال التأكد من الإفصاح عن السيولة ومدى تأثيرها على الرأي العام وملائمتها المالية.
- ث. أنواع السيولة المصرفية ومصادرها:**
- يوجد نوعين من السيولة المصرفية هما:⁽⁶⁾
- السيولة المصرفية الحاضرة: مجموع ما يمتلكه البنك من نقد بالعملية المحلية أو الأجنبية بالإضافة إلى الودائع النقدية لدى البنك المركزي (الاحتياطي الموجود لدى البنك المركزي)، بالإضافة إلى الصكوك قيد التحصيل التي يقدمها الزبائن بالإضافة إلى الودائع النقدية في البنوك الأخرى.
 - السيولة شبه النقدية: عبارة عن الموجودات التي يمتلكها البنك ويمكن تحويلها إلى سيولة حاضرة في وقت سريع وبتكلفة قليلة (سندات الحكومة، الأوراق التجارية المخصوصة (الكمبيالات والسندات لأمر)).
- وتتحقق السيولة المصرفية من خلال:
- تسديد العملاء للقروض المستحقة وفوائدها.
 - تحصيل البنوك لاستثماراتها التي انتهت آجالها.
 - بيع بعض الأصول المالية قبل استحقاقها (الأسهم والسندات والقروض السندية).
 - الأموال التي يقوم بإيداعها العملاء والزبائن (تنمية الودائع).
- ج. مفهوم مخاطر السيولة وأسبابها:**
- مفهوم مخاطر السيولة: توجد عدة مفاهيم لمخاطر السيولة نذكر أهمها:

تعريف 1: عدم قدرة البنك على مواجهة النقص في الالتزامات وأيضاً عدم قدرته على تمويل الزيادة في الموجودات، فعندما تكون سيولته غير كافية فإنه يتعذر عليه الحصول على أموال كافية، سواء عن طريق زيادة التزامات أو تحمل تكلفة معقولة بتحويل الموجودات إلى نقد سائل.⁽⁷⁾

تعريف 2: تعرف على أنها ذلك النوع من المخاطر الذي تتعرض له المؤسسات المالية لما تكون آجال الاستحقاق لمواردها (الودائع) أقصر من آجال الاستحقاق لاستخداماتها (القروض الممنوحة)، وبذلك تصبح غير قادرة على مواجهة طلبات الدفع المقدمة من طرف زبائنهم، وغير قادرة على الاقتراض من السوق، وهذا لضعف ثقة المقرضين فيها.⁽⁸⁾

تعريف 3: يقصد بها تلك المخاطر التي تواجه البنوك عند عدم توفر الأموال الكافية لمواجهة الالتزامات المالية في الأوقات المحددة لها، نتيجة رغبة العملاء في سحب جزء من ودائعهم أو طلب قروض وهي نوعان:

- مخاطر السيولة قصيرة الأجل؛

- مخاطر السيولة طويلة الأجل.⁽⁹⁾

أسباب مخاطر السيولة: هناك عدة أسباب تؤدي إلى وقوع البنك في مخاطر السيولة أهمها⁽¹⁰⁾

- عدم التوازن بين نمو التزامات المؤسسة وبين أعباء خدماتها.
- ضعف تخطيط السيولة مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق.
- سوء توزيع الأصول على الاستعمالات ذات درجات متفاوتة مما يؤدي إلى صعوبة التحويل لأرصدة سائلة.
- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات حقيقية.
- الأزمات الحادة التي تنشأ في أسواق المال.

2. مؤشرات التحليل المالي لتقييم السيولة المصرفية:

إن جميع النظريات الخاصة بإدارة السيولة في البنوك التجارية لم تتفق عن قيمة السيولة المصرفية الواجب على البنك الاحتفاظ بها، أو عن سقف القروض الممنوحة للعملاء والواجب عدم تجاوزها إلا أن المدقق البنكي أو رئيس لجنة إدارة المخاطر أو متابعتها (لجان توضع في المصارف تعمل تحت إشراف مجلس الإدارة)، يستعمل بعض المؤشرات والنسب الخاصة بالتحليل المالي للقوائم المالية ومن أهم هذه المؤشرات⁽¹¹⁾:

أ. **المؤشر الأول:** نسبة إجمالي رصيد النقد لدى البنك إلى إجمالي الأصول:

يشير ارتفاع هذه النسبة إلى انخفاض مخاطر السيولة في البنك، وذلك نظراً لزيادة الأرصدة النقدية سواء كانت في الصندوق أو لدى المصارف وارتفاع نسبتها إلى نسبة إجمالي الموجودات.

ب. **المؤشر الثاني:** نسبة إجمالي رصيد النقد والاستثمارات قصيرة الأجل لدى البنك إلى إجمالي الأصول:

يشير ارتفاع هذه النسبة إلى انخفاض مخاطر السيولة في البنك، وذلك نظراً لزيادة الأرصدة النقدية والاستثمارات لدى المصارف وارتفاع نسبتها إلى نسبة إجمالي الموجودات مما تسمح للبنك بمواجهة التزاماته المختلفة.

ت. **المؤشر الثالث:** نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع:

يشير ارتفاع هذه النسبة إلى ارتفاع مخاطر السيولة على اعتبار أن ذلك يزيد من نسبة القروض التي يتعذر تصفيها بسهولة عند الحاجة إلى سيولة، كما يوحي ارتفاعها أيضاً إلى حاجة البنك إلى زيادة مصادر نقدية جديدة لتلبية طلبات الإقراض الجديدة.

ث. **المؤشر الرابع:** نسبة الموجودات المتداولة (الأصول المتداولة) إلى إجمالي الودائع

يشير ارتفاع هذه النسبة إلى انخفاض مخاطر السيولة لأن ذلك يعكس زيادة الموجودات المتداولة التي تواجه التزامات البنك (الودائع هنا).

ج. المؤشر الخامس: نسبة الموجودات المتداولة (الأصول المتداولة) إلى المطلوبات الجارية (الودائع الجارية) يشير ارتفاع هذه النسبة إلى انخفاض مخاطر السيولة لأن ذلك يعكس زيادة الموجودات المتداولة التي تواجه المطلوبات الجارية للبنك (الودائع هنا).

IV. الطريقة والإجراءات:

سنقوم في هذا الجانب بقياس وتقييم مخاطر السيولة في بنك السلام الجزائري عن طريق بعض النسب والمؤشرات المالية، وقبل حساب هذه النسب علينا أولا استخراج البيانات التالية من التقارير السنوية للبنك للفترة الممتدة من سنة: 2015-2018، والتي قمنا بتحميلها من الموقع الإلكتروني لبنك السلام.⁽¹²⁾

- أصول البنك (الموجودات).

- قيمة النقد (السيولة) والاستثمارات قصيرة الأجل.

- قيمة القروض الممنوحة.

- قيمة الودائع.

1- استخراج البيانات وتفرغها:

سوف نقوم باستخراج البيانات التي نحتاجها من أجل حساب المؤشرات والنسب الخاصة بقياس مخاطر السيولة المصرفية في بنك السلام خلال سنوات الدراسة (2015-2018).

أ- أصول البنك (الموجودات):

قمنا باستخراجها من خلال ميزانية البنك الموجودة في التقارير المالية للسنوات 2015-2018، حيث أنها ازدادت بوتيرة كبيرة من سنة لأخرى، فنلاحظ مثلا ارتفاعها بنسبة تقارب 300 % في سنة 2018 مقارنة بسنة 2015، وهذا راجع إلى زيادة نشاط البنك من سنة لأخرى.

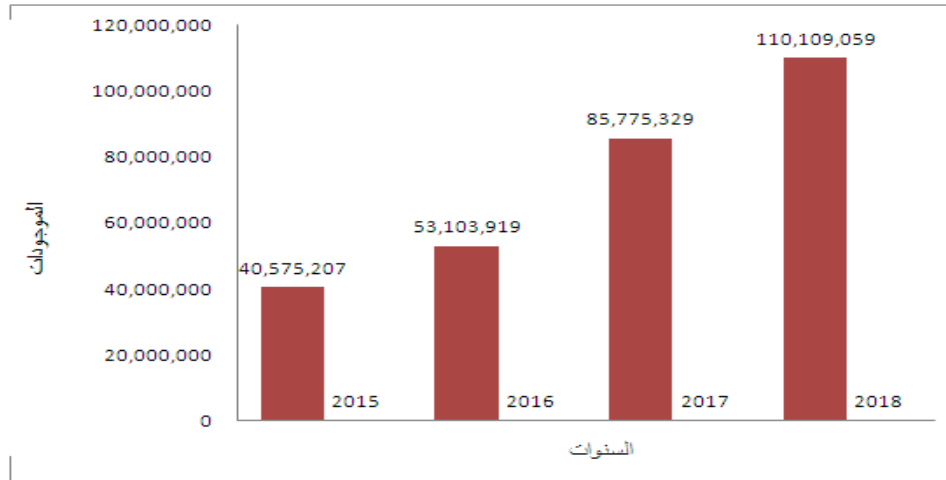
الجدول رقم: 01 تطور أصول البنك (الموجودات) خلال السنوات: 2015-2018

الوحدة: 1000 دج

السنة	مجموع الموجودات	منها متداولة (أقل من سنة)	نسبة الزيادة أو النقصان
2015	40 575 207	34 096 503	—
2016	53 103 919	41 642 924	30.88 %
2017	85 775 329	67 176 585	61.52 %
2018	110 109 059	81 105 776	28.37 %

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على التقارير السنوية للبنك: 2015-2018

الشكل رقم: 01 تطور أصول البنك (الموجودات) خلال السنوات: 2015-2018



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على التقارير السنوية للبنك: 2015-2018

ب- النقد (السيولة) والاستثمارات قصيرة الأجل:

من خلال ميزانية البنك للسنوات 2015-2018 (جانب الأصول) نلاحظ تطور مستوى النقود (السيولة) للبنك خاصة في سنة 2017، حيث أنها قفزت بنسبة 86.54% عن سنة 2016، إلا أنها شهدت نوعاً من التراجع سنة 2018 بنسبة قدرها 20.83% عن سنة 2017، وهذا يدل على حسن تحكم المصرف في إدارة السيولة. تتعدى الاستثمارات قصيرة الأجل في البنك لجميع السنوات وذلك نظراً لاحتفاء البنك بتعاملاته فقط، نظراً لعدم حاجته في اقتناء استثمارات مالية في شركات أخرى من جهة، ونظراً لعدم فاعلية السوق المالية (البورصة) الجزائرية من جهة أخرى.

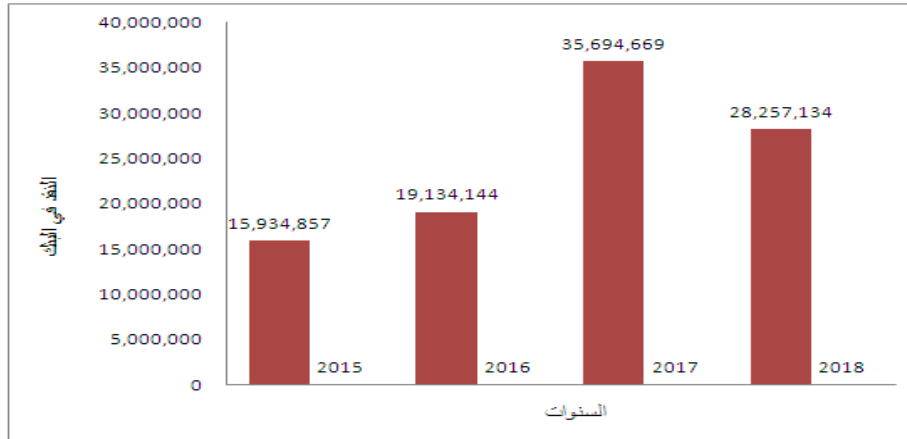
الجدول رقم: 02 تطور النقد (السيولة) في البنك خلال السنوات: 2015-2018

الوحدة: 1000 دج

نسبة الزيادة أو النقصان	النقود (السيولة)	السنة
—	15 934 857	2015
% 20.07	19 134 144	2016
% 86.54	35 694 669	2017
% 20.83-	28 257 134	2018

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على التقارير السنوية للبنك: 2015-2018

الشكل رقم: 02 تطور النقد (السيولة) خلال السنوات: 2015-2018



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على التقارير السنوية للبنك: 2015-2018

ت- القروض الممنوحة (تمويلات الزبائن):

يستفيد من هذه القروض أو التمويلات إن صح التعبير الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون الخاضعون للقانون الجزائري و يقيمون بالجزائر⁽¹³⁾، من خلال ميزانية البنك للسنوات 2015-2018 (جانب الأصول) نلاحظ تطور قيمة القروض الممنوحة للعملاء، خاصة في السنتين الأخيرتين، حيث ارتفعت قيمتها سنة 2017 بنسبة 73.54% عن سنة 2016، وارتفعت قيمتها بنسبة 75.65% سنة 2018، ويمكن أن نلاحظ أيضا أنها ارتفعت بنسبة عامة قدرها أكثر من 354% سنة 2018 بالمقارنة مع سنة 2015.

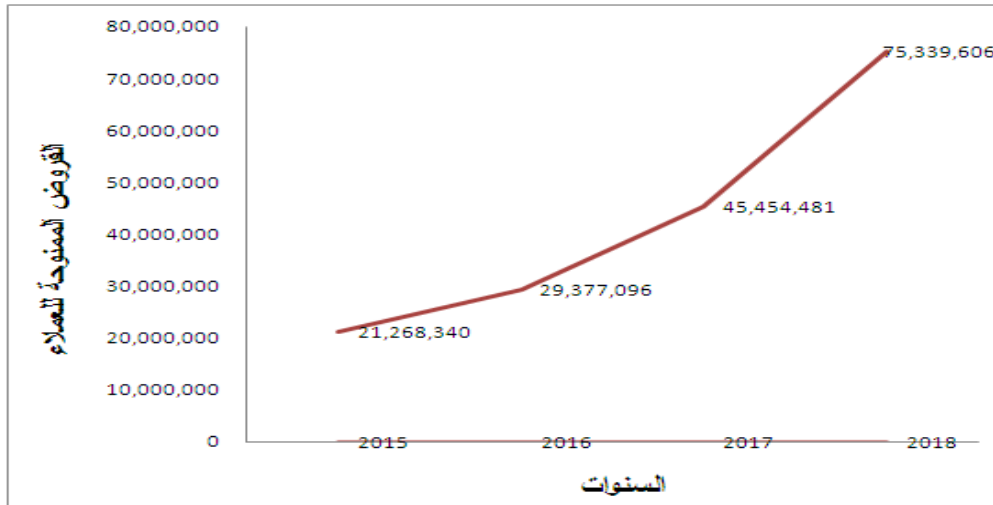
الجدول رقم: 03 تطور القروض الممنوحة للعملاء خلال السنوات: 2015-2018

الوحدة: 1000 دج

السنة	القروض الممنوحة	منها أقل من سنة (جارية)	نسبة الزيادة أو النقصان
2015	21 268 340	18 161 646	—
2016	29 377 096	22 508 780	13.38%
2017	45 454 481	31 481 916	73.54%
2018	75 339 606	52 848 842	75.65%

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على التقارير السنوية للبنك: 2015-2018

الشكل رقم: 03 تطور القروض الممنوحة للعملاء خلال السنوات: 2015-2018



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على التقارير السنوية للبنك: 2015-2018

ث- ودائع العملاء:

إن المودعين الذين يتعامل معهم البنك هم أشخاص طبيعيين أو معنويون خاضعون للقانون الجزائري ويقومون بالجزائر⁽¹⁴⁾، ونميز بين نوعين من الودائع، وودائع عادية وودائع حاصلة على سند مالي (سندات الاستثمار).

✓ الودائع العادية:

نلاحظ من خلال التقارير السنوية للبنوك تطورا معتبرا لودائع العملاء العادية، خاصة في سنة 2017، حيث ارتفعت قيمة الودائع في هذه السنة بنسبة 87.30% عن السنة التي قبلها، وقد ارتفعت بنسبة عامة قدرها 360% سنة 2018 إذا ما قورنت بسنة 2015، وهذا يرجع إلى الثقة التي حظي بها المصرف وسط العملاء والزبائن نظير الخدمات التي يقدمها.

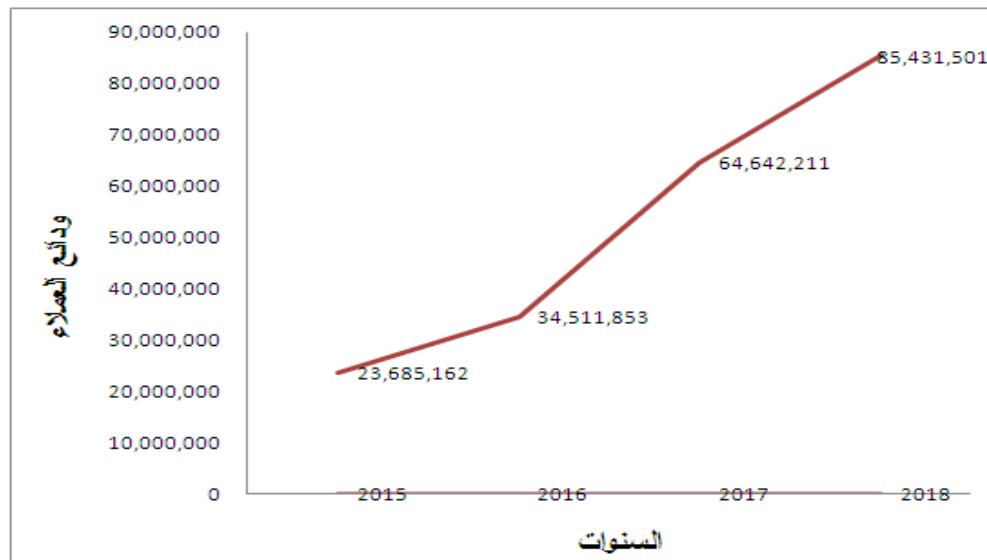
الجدول رقم: 04 تطور ودائع العملاء خلال السنوات: 2015-2018

الوحدة: 1000 دج

نسبة الزيادة أو النقصان	ودائع العملاء العادية	السنة
—	23 685 162	2015
% 45.71	34 511 853	2016
% 87.30	64 642 211	2017
% 32.16	85 431 501	2018

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على التقارير السنوية للبنك: 2015-2018

الشكل رقم: 04 تطور ودائع العملاء خلال السنوات: 2015-2016



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على التقارير السنوية للبنك: 2015-2018

✓ الودائع الحاصلة على سندات مالية (سندات الاستثمار):

نلاحظ من خلال التقارير السنوية للبنوك تطورا معتبرا لودائع العملاء الحاصلة على سندات مالية، خاصة في سنة 2017، حيث ارتفعت قيمتها في هذه السنة بنسبة 101.28% عن السنة التي قبلها، وقد ارتفعت بنسبة عامة قدرها 346.38% سنة 2018 إذا ما قورنت بسنة 2015، وهذا يرجع إلى الثقة التي حظي بها المصرف وسط العملاء والزبائن نظير الخدمات التي يقدمها.

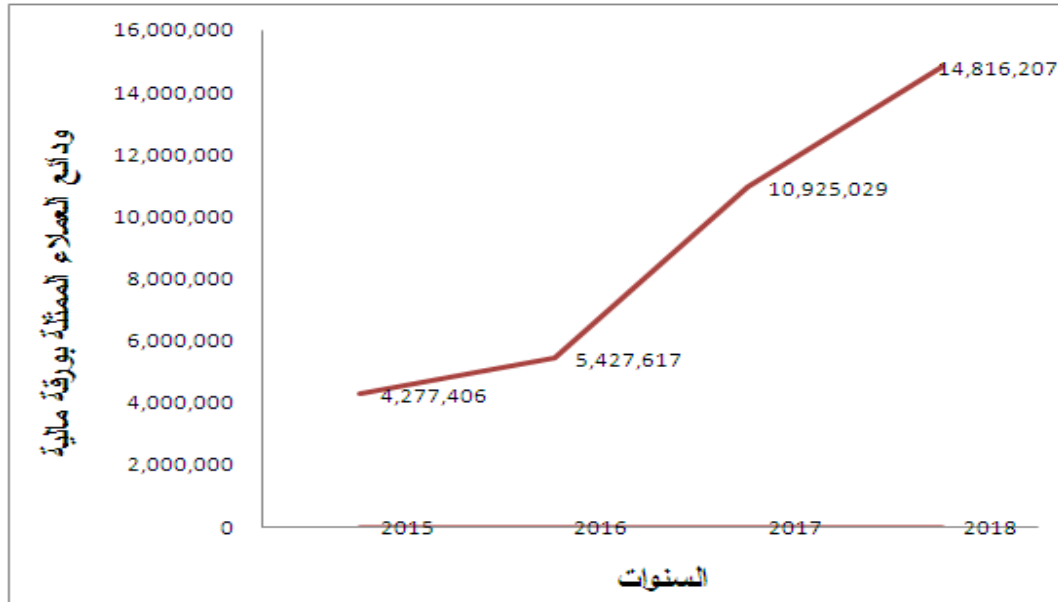
الجدول رقم: 04 تطور ودائع العملاء الحاصلة على سندات مالية خلال السنوات: 2015-2018

الوحدة: 1000 دج

السنة	ودائع حاصلة على سندات مالية	نسبة الزيادة أو النقصان
2015	4 277 406	—
2016	5 427 617	% 26.89
2017	10 925 029	% 101.28
2018	14 816 207	% 35.61

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على التقارير السنوية للبنك: 2015-2018

الشكل رقم: 05 تطور ودائع العملاء الحاصلة على سندات مالية خلال السنوات: 2015-2016



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على التقارير السنوية للبنك: 2015-2018

ومن أجل حساب المؤشرات والنسب الخاصة بقياس وتقييم مخاطر السيولة قمنا بتصنيف ودائع العملاء حسب الأجل المتبقي بنوعها كلا على حدا، ثم قمنا بدمجها مع بعضهما البعض مع الإبقاء على التصنيف في الجداول الثلاثة التالية:

الجدول رقم: 05 تصنيف ودائع العملاء حسب الأجل للسنوات: 2015-2018

الوحدة: 1000 دج

2018	2017	2016	2015	الأجل المتبقي
68 480 431	52 732 732	28 185 786	18 346 848	أقل من 03 أشهر
425 738	345 050	230 153	245 751	من 03-06 أشهر
818 502	639 400	668 297	815 157	من 06-12 شهر
380 320	/	/	/	من 12-24 شهر
147 509	/	/	/	من 24-36 شهر
362 794	/	/	/	أكبر من 36 شهر
70 615 294	53 517 182	29 084 236	19 407 756	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على التقارير السنوية للبنك: 2015-2018

الجدول رقم: 06 تصنيف ودائع العملاء الحاصلة على سندات مالية حسب الأجل للسنوات: 2015 - 2018
الوحدة: 1000 دج

الأجل المتبقي	2015	2016	2017	2018
أقل من 03 أشهر	655 106	1 206 117	2 992 829	222 207
من 03-06 أشهر	667 800	1 371 800	983 700	4 087 700
من 06-12 شهر	1 129 400	1 174 000	2 922 700	3 457 500
من 12-24 شهر	1 495 700	904 200	1 220 600	1 716 300
من 24-36 شهر	101 600	354 500	1 291 200	206 000
أكبر من 36 شهر	227 800	417 000	1 514 000	5 126 500
المجموع	4 277 406	5 427 617	10 925 029	14 816 207

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على التقارير السنوية للبنك: 2015-2018

الجدول رقم: 07 تجميع وتصنيف ودائع العملاء بنوعيتها حسب الأجل للسنوات: 2015 - 2018
الوحدة: 1000 دج

الأجل المتبقي	2015	2016	2017	2018
أقل من 03 أشهر	19 001 954	29 391 903	55 725 561	68 702 638
من 03-06 أشهر	913 551	1 601 953	1 328 750	4 513 438
من 06-12 شهر	1 944 557	1 842 297	3 562 100	4 276 002
من 12-24 شهر	1 495 700	904 200	1 220 600	2 096 620
من 24-36 شهر	101 600	354 500	1 291 200	353 509
أكبر من 36 شهر	227 800	417 000	1 514 000	5 489 294
المجموع	23 685 162	34 511 853	64 642 211	85 431 501
منها جارية (أقل من سنة)	21 860 062	32 836 153	60 616 411	77 492 078

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على التقارير السنوية للبنك: 2015-2018

٧. نتائج الدراسة (التحليل والمناقشة)

سنقوم فيما يلي بعرض نتائج حساب النسب والمؤشرات الخاصة بالتحليل المالي من أجل تقييم مخاطر السيولة المصرفية ومن ثم التعليق عليها، ومن أجل تسهيل العملية قمنا بتلخيص هذه النسب في الجدول التالي لجميع سنوات الدراسة.

الجدول رقم: 08 النسب الخاصة بتقييم المخاطر المصرفية في بنك السلام للسنوات: 2015-2018

المؤشر	2015	2016	2017	2018
<u>النقد و السيولة لدى البنك</u> <u>إجمالي الأصول (الموجودات)</u>	39.27% (15)	36.03 %	41.61 %	25.66 %
<u>النقد و السيولة والاستثمارات قصيرة الأجل لدى البنك</u> <u>إجمالي الأصول (الموجودات)</u>	39.27% (16)	36.03 %	41.61 %	25.66 %
<u>إجمالي القروض</u> <u>إجمالي الودائع</u>	89.80% (17)	85.12 %	70.32 %	88.19 %
<u>الموجودات المتداولة (الأصول المتداولة)</u> <u>إجمالي الودائع</u>	144 % (18)	120.66 %	103.92 %	94.94 %
<u>الموجودات المتداولة (الأصول المتداولة)</u> <u>المطلوبات الجارية (الودائع بنوعيتها الجارية)</u>	156 % (19)	126.82 %	110.82 %	104.66 %

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على التقارير السنوية للبنك: 2015-2018

- أظهرت نتائج حساب المؤشر الأول (نسبة النقد والسيولة لدى البنك إلى إجمالي الأصول) نتائج جد إيجابية فقد بلغ متوسطها خلال السنوات الثلاث الأولى أكثر من 38 % وهذا يوحي بأن البنك لم يواجه أي خطر من مخاطر السيولة المصرفية خلال السنوات الثلاث الأولى ونلاحظ انخفاض هذا المؤشر في السنة الأخيرة من الدراسة وهذا راجع إلى ارتفاع كبير جدا في أصول المؤسسة وبالضبط ارتفاع القروض الممنوحة للعملاء في هذه السنة وتوسع نشاط المصرف. ا

- أظهرت نتائج حساب المؤشر الثاني (نسبة النقد والسيولة والاستثمارات قصيرة الأجل لدى البنك إلى إجمالي الأصول) نفس النتائج السابقة مع المؤشر الأول وذلك لانعدام قيمة الاستثمارات قصيرة الأجل لدى البنك خلال جميع سنوات الدراسة نظرا لاكتفائه بتعاملاته فقط.

- بالنسبة للمؤشر الثالث (نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع) فقد أظهر نتائج إيجابية نوعا ما، حيث بلغ متوسط هذه النسبة خلال سنوات الدراسة 83.35 % وهذه النتيجة توحي بأن البنك يستطيع أن يلبي حاجيات الزبائن الراغبين في التمويل بالقروض بنسبة كبيرة جدا من ودائع العملاء دون الحاجة إلى موجودات أخرى، ويمكن القول أيضا أن البنك لم يواجه أي خطر من مخاطر السيولة المصرفية خلال جميع سنوات الدراسة.

- بالنسبة للمؤشر الرابع (نسبة الموجودات المتداولة/ إجمالي الودائع) هذا الأخير الذي يعتبر أهم مؤشر في قياس مخاطر السيولة المصرفية - وبالرغم من الاكتفاء فقط برصيد النقد والقروض الممنوحة (التمويلات) المتداولة في تقدير

الموجودات المتداولة وإهمال باقي عناصر الأصول الأخرى نظرا لعدم استطاعتنا تقدير كونها متداولة أم لا (عدم الإفصاح عن ذلك في التقارير السنوية للبنك) وهذا ما يرشح هذا المؤشر إلى ارتفاعه أكثر في حالة عدم إهمالها- فقد أظهر نتائج جد ايجابية خلال جميع سنوات الدراسة فقد بلغ متوسط هذه النسبة لسنوات الدراسة 155.88% مع انخفاض طفيف في هذه النسبة سنة 2018، وهذه النتائج توحى بأن المصرف لا يواجه مخطر السيولة نظرا لكون الموجودات المتداولة له تغطي جميع المطلوبات (الودائع) وزيادة خلال جميع سنوات الدراسة.

- بالنسبة للمؤشر الأخير (نسبة الموجودات المتداولة/ المطلوبات الجارية (الودائع الجارية)) هذا المؤشر الذي يعتبر أيضا مؤشرا مهما في تقييم مخاطر السيولة المصرفية - وبالرغم من الاكتفاء فقط برصيد النقد والقروض الممنوحة (التمويلات) المتداولة في تقدير الموجودات المتداولة وإهمال باقي عناصر الأصول الأخرى نظرا لعدم استطاعتنا تقدير كونها متداولة أم لا (عدم الإفصاح عن ذلك في التقارير السنوية للبنك) وهذا ما يرشح هذا المؤشر إلى ارتفاعه أكثر في حالة عدم إهمالها- فقد أظهر أيضا نتائج جد ايجابية خلال جميع سنوات الدراسة فقد بلغ متوسط هذه النسبة لسنوات الدراسة 124.57% مع انخفاض طفيف في هذه النسبة سنة 2018، وهذه النتائج توحى بأن المصرف لا يواجه مخطر السيولة نظرا لكون الموجودات المتداولة له تغطي المطلوبات الجارية (الودائع الجارية له) وزيادة خلال جميع سنوات الدراسة.

من خلال ما سبق فإن نتائج الدراسة التطبيقية أسفرت على نتائج ايجابية حيث أن بنك السلام لم يتعرض إلى مخاطر السيولة المصرفية خلال جميع سنوات الدراسة، وبالتالي يمكن إثبات الفرضية الأخيرة "ربما تكون نتائج تقييم السيولة المصرفية في بنك السلام- الجزائر ايجابية نظرا لمكانته العالمية".

VI. الخلاصة:

يقصد بمخاطر السيولة خطر الوفاء بالتزامات تسديد المبالغ المستحقة تجاه الزبائن أو أشخاص آخرين عند بلوغ الأجل المحدد لذلك، مما يؤدي إلى تكبد خسائر ضخمة أو تهديد وجود المصرف نهائيا.

وقد عكفت البنوك التجارية على تطوير أساليب وأدوات قياسها والتحوط من أثارها على نشاطها، وباعتبار بنك السلام من أهم البنوك التجارية الجزائرية عامة والبنوك الإسلامية خاصة فقد كان السباق إلى تطوير أساليب إدارة هذه المخاطر، وقد أنشأ المصرف لجنتين هما لجنة متابعة السيولة ولجنة الأصول والخصوم أوكلت لهما مهمة إعداد الوسائل التي تسمح له بامتلاك نظرة واضحة على المدى القصير عن العناصر المكونة للخرينة لتجنب مواجهة مخاطر السيولة، حيث تقوم هذه اللجان برفع تقرير ربع سنوي توجه إلى الإدارة العامة ومجلس الإدارة، وهذا ما يفسر النتائج الايجابية التي أظهرتها الدراسة التطبيقية في البنك للسنوات (2015-2018).

توصيات الدراسة:

- على البنوك التجارية الجزائرية محاولة مواكبة تجربة بنك السلام الرائدة في مجال إدارة المخاطر المصرفية عموما ومخاطر السيولة بصفة خاصة،
- على بنك السلام المضي قدما في تطوير أساليب إدارة المخاطر المصرفية خاصة ما نصت عليه اتفاقيات بازل 3 كاختبارات الأوضاع الضاغطة وتوقع مختلف السيناريوهات التي من الممكن أن تؤدي إلى وقوع البنك في أزمة سيولة.

- على بنك السلام محاولة استثمار فائض السيولة لديه والتوسع في نشاطاته، خاصة في تمويل القطاع الانتاجي.
- على بنك السلام محاولة توظيف السيولة المتاحة لديه عن طريق السوق المالية.

آفاق الدراسة: من خلال الدراسة التي قمنا بها لاحت في الأفق بعض الدراسات التي يمكن أن تؤدي إلى استمرار البحث في الموضوع.

- دور التدقيق البنكي في تقويم إدارة مخاطر السيولة المصرفية في البنوك التجارية الجزائرية - دراسة ميدانية
- قياس وتحليل مخاطر السيولة المصرفية باستعمال مؤشرات التحليل المالي - دراسة مقارنة بين بنك تقليدي وبنك إسلامي.
- دور مؤشرات الفشل المالي في تجنب مخاطر السيولة المصرفية - دراسة ميدانية.

VII. الهوامش والإحالات:

- ¹⁻ محب خلة توفيق، الهندسة المالية، الإطار النظري والتطبيقي لأنشطة التمويل والاستثمار، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011، ص 269.
- ²⁻ الحسيني وآخرون، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، عمان، 2008، ص 93.
- ³⁻ رمضان احلاسه، دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة - دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، 2013، ص 40.
- ⁴⁻ الشمري، صادق راشد، إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 376.
- ⁵⁻ بلعوز بن علي، دور القواعد الاحترازية في تفعيل الدور الرقابي لبنك الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، العدد 01، 2009، ص 80.
- ⁶⁻ عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 95.
- ⁷⁻ شاهين، علي عبد الله، إدارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف مع التعرض لواقع المؤسسات المصرفية العاملة في فلسطين، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الأول: الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية، غزة، يومي: 08 و 09 ماي، 2005، ص 12.
- ⁸⁻ السيد البدوي عبد الحافظ، إدارة الأسواق والمؤسسات المالية نظرة معاصرة، دار الفكر العربي، مصر، 1999، ص 320.
- ⁹⁻ خلف الله محمد حمد، أحمد فريد ناجي، "مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية - دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية في العراق"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، عدد 52، 2017، ص 407.
- ¹⁰⁻ المرجع السابق، ص 407.
- ¹¹⁻ رجاء رشيد عبد الستار، تقويم الأداء المالي لمصرف الرشيد وأهميته في قياس مخاطر السيولة المصرفية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 31، بغداد، 2012، ص: 126.

12- <https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-15-0-11.html>, consulter le : 15/01/2020.

- ¹³⁻ التقرير السنوي لمصرف السلام - الجزائر لسنة 2018، ص 52.
- ¹⁴⁻ التقرير السنوي لمصرف السلام - الجزائر لسنة 2018، ص 56.
- ¹⁵⁻ من أجل حساب هذه النسبة أنظر الجدولين رقم: 01 و 02 (نفس الشيء بالنسبة لجميع السنوات).
- ¹⁶⁻ من أجل حساب هذه النسبة أنظر الجدولين رقم: 01 و 02 (نفس الشيء بالنسبة لجميع السنوات)، ونلاحظ هنا أن النسبة نفسها نظرا لانعدام الاستثمارات قصيرة الأجل في البنك لجميع السنوات.
- ¹⁷⁻ من أجل حساب هذه النسبة أنظر الجدولين رقم: 03 و 07 (نفس الشيء بالنسبة لجميع السنوات).
- ¹⁸⁻ من أجل حساب هذه النسبة أنظر الجدولين رقم: 01 و 07 (نفس الشيء بالنسبة لجميع السنوات).
- ¹⁹⁻ من أجل حساب هذه النسبة أنظر الجدولين رقم: 01 و 03 (نفس الشيء بالنسبة لجميع السنوات).